لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان

علم وخبر ٢٩/أد

مسيرة وطنية ١٠ كانون أول ٢٠٢٠
وزارة الداخلية - السراي الحكومي

يحيي العالم اليوم الذكرى الـ٧٢ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. نصّ هذا الإعلان على تأمين ٣٠ حق لجميع البشر وكفلَ حمايتَها.

كان ذلك الإعلان بمثابة تطورٍ ملحوظ في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وكردٍّ على الانتهاكاتِ الجسيمة لحقوق الإنسان التي مورستْ خلال تلك الحرب..

لبنان كان من أوائل الموقّعين على هذا الإعلان، إلاّ أن الأمورَ في بلدنا سارت وتسير "بالمقلوب".

الأعمال الوحشية التي ارتُكبت خلال سنوات الحرب، بحقّ الآلاف من اللبنانيين وغير اللبنانيين المقيمين في لبنان لم يجرِ التعاملُ معها وعلاجُها بعد انتهاء الحرب. إنما حصل العكس، فتمّتْ إدارة الظهر لتلك الجرائم في محاولاتٍ حثيثة لطمسِها كأنها لم تحصل، كأن الحرب لم تقع.

وجودنا هنا اليوم، أهالي المفقودين، وشركاؤنا في اتحاد المعوّقين جركياً، دليلٌ ساطعٌ على استقالةِ الدولة من مسؤولياتِها وتقاعسِها عن القيام بدورِها إزاء مواطنيها.

إن النضالَ الدؤوب للجنة أهالي المخطوفين والمفقودين الذي بدأ خلال سنوات الحرب، واستمر في مرحلة ما بعد الحرب وحتى اليوم ، أثمر عن انتزاع قانون كرّس حقّنا بمعرفة مصير أحبائنا (٢٠١٨). القانون/ الإنجاز دخل عامَه الثالث لكنه ما زال حبراً على و رق.

أوّل مرسوم تطبيقي للقانون بتعيين أعضاء الهيئة الوطنية المستقلة للكشف عن مصير أحبائنا (المنصوص عنه في المادة (١٠) من القانون) صدر في شهر تموز الفائت. هلّلنا له ولأعضاء الهيئة، ولو أنه جاء متأخرّا سنتين.

اعتبرنا حينها أن الحكومة، وقبلها مجلس النواب وبمباركة من رئاسة الجمهورية، قد اقتنعوا، كلٌ من موقع مسؤوليته، بوجوب حل هذه القضية الإنسانية/الوطنية. ظننا أن إرادة مشتركة حلّت أخيراً بضرورة وضع حدٍّ لعذاباتنا وإعادة الحقوق المسلوبة إلى أصحابها.

لكن للأسف، نحن لم نلمس أي تغيير مع تعيين أعضاء هذه الهيئة باستثناء رؤية هؤلاء، مرة واحدة، على شاشات التلفزيون خلال أدئهم قسَم اليمين أمام رئيس الجمهورية. الحقيقة نحن لم نشعر حتى اليوم بوجود هذه الهيئة. لم نتلق أي اتصال من قبلها، لم نحظ بأي لقاء..لم نتعرّف على أعضائها، لم يُطلب منا تقديم أي معلومة...ولم يُسمعْ شيئٌ عنها أو عن عملها..!!!

بالتأكيد، نحن لا نسوق هذه الكلمات لنسجّل تقصيراً بحق هذه الهيئة أو بحق أعضائها لا سيما أن ممثلتين عنّا في عدادها..

نحن لا نستخفّ بأهمية تشكيلها وقد انتظرنا ولادتها ٣٨ عاما. إنها بالنسبة لنا بمثابة خشبة خلاص نتكمّش بها كي نخرج من زنزانة الانتظار الخانقة ودوّامة اللايقين المدمّرة.

أما وقد ختم مرسوم التعيين شهره الخامس، وبعدنا "لاحس ولا خبر"..!!

ماذا يعني ذلك، وإلى متى المراوغة، عفوا المراوحة؟

لماذا صدر مرسوم تعيين أعضاء الهيئة دون استكمال كل ما يترتب على ذلك من إجراءات نصّ عليها القانون ؟

إذا تجاوزنا مسألة عدم اكتمال عقدها، فإن القانون حدد لها مدة خمس سنوات للعمل غير قابلة للتجديد. كيف يمكن محاسبتها على عملها في حال لم تكمله، وهي حكماً لن تكمله ما دام يتبقى من عمرها ثلاث سنوات إذا احتسبنا بدء العمل بالقانون منذ تاريخ اليوم لسريان مفعوله (نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٩/١/٦).

كيف تباشر الهيئة العمل بشكل طبيعي وهي لم تُعط مقرّاً خاصاً يتلاءم مع طبيعة المهام الكثيرة والمتشعّبة والدقيقة الملقاة على عاتقها. نذكر على سبيل المثال لا الحصر: جمع المعلومات، تكوين الملفات المركزية المفقودين، الاستماع إلى أهالي الضحايا، إلى الشهود، إجراء التحقيقات...؟

كيف ستتمكن الهيئة من تنفيذ عملها إذا لم يتم تخصيص المساهمة المالية لها المنصوص عنها في القانون؟ صحيح أن أعضاءها لا يتقاضون رواتب باستثناء الرئيس الذي اشتُرط عليه التفرغ مقابل الراتب؟ كيف للهيئة أن تمارس صلاحياتِها إن لجهة تشكيل لجان متخصصة، أو الاستعانة بخبراء، أو تشكيل جهاز إداري لمساعدتها...؟

كنا ننتظر من الحكومة تسهيل عمل الهيئة دون المس باستقلاليتها، وإفساح المجال أمامها لممارسة كافة صلاحياتها، وإتاحة حصولها على أيّة معلومات تراها ضرورية لتقفّي أثار المفقودين، من كافة المصادر الرسمية وغير الرسمية داخل البلاد وخارجها، وإزالة كل العراقيل التي قد تعترضها في سياق أدائها لعملها...

نحن لن نقبل بحل مجتزأ.. لن نقبل بشبه حل.. بوجود هيئة ممنوع عليها القيام كما يجب بالعمل الذي أنشأت من أجله.

نحن لن نقف مكتوفي الأيدي أمام استمرار نهج التغاضّي عن تفعيل هذه الهيئة الوطنية، والسماح لها بمباشرة عملها من خلال التذرع بحجج واهية مكشوفة .. الحجّة الأكثر رواجاً هذه الأيام: أن حكومة تصريف الأعمال لا يحق لها استكمال تطبيق قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسراً.. بربّكم، متى أصبح تطبيق القوانين إجراء مخالفاً يستوجب المحاسبة والعقوبة؟!

للحكومة ولكافة أركان الدولة نقول: نحن لن نقبل بمزيد من التسويف والمماطلة. نحن لا نطلب منّةً منكم. نحن أصحاب حقوق نطالب بإعادتها إلينا..نحن نطالب باستكمال وحسن تنفيذ القانون دون أي تشويه أو اجتزاء (٢٠١٨/١٠٥).. وكذلك قانون الأشخاص المعوّقين وسائر القوانين التي تعيد لكل صاحب حقٍ حقّه..

لكم أقول، لكل فرد موجود معنا اليوم ولكل مَن لم يتمكن من مشاركتنا، أقول لجميع المواطنات والمواطنين أن ما نطالب به لا ينطلق من حسابات محصورة بفئات خاصة من مجتمعنا، عنيت أهالي المفقودين وشركاءنا المعوقين.. إننا نتحرّك من موقنا الإنساني والمواطني الذي ينبغي أن يرتد إيجاباً بنتائجه لصالح المجتمع برمته..

إيها الأحبة والأصدقاء، مفتاح الفرج بات بين أيدينا، أحدٌ لا يستطيعُ إعادتَنا إلى الوراء..

فلنعمل معاً، يداً بيد، من أجل قيامة وطن ينعم أبناؤه بالحرية والمساواة والعدالة والسلام .. كلنا للوطن..